استعصاءُ الحلّ: ملامح الديكتاتوريّة المارقة في البحرين

□ نادر المتروك ❖

لا يختلف النظام الحاكم في البحرين عن بقيّة الأنظمة المستبدّة في المنطقة. لكنّ الصورة تبدو إشكاليّةً بعد مرور أكثر من عام على اندلاع الثورة، التي لا تزال تُحاط بسلسلةٍ من الملابسات والتشويه. وهذا يحيل على أطروحةٍ تميل إلى اعتبارِ ربيع البحرين مدخلاً نموذجيًّا لمقاربة الإشكالات التقليديّة التي طبعت النقاشَ العربيّ، لجهةِ العلاقة بمؤسّسات الحكم، والطرق المستخدمةِ في تفسير سلوكها السياسيّ.

❖ كاتب من البحرين.

يقوم النظامُ الحاكمُ في البحرين على كتلةٍ متضخّمةٍ من العناصر المركّبة، والعناصر المُعادِ تركيبُها داخليًّا وخارجيًّا. البناءُ القبائليّ والطائفيّ أساسُ نشأة العائلة الخليفيّة وامتدادها في الحكم والسيطرة. المعطيات التاريخيّة لا تشير إلى نجاح النظام في إقامةِ علاقةٍ مستقرّةٍ بالمواطنين، وارتبط وجودُه بسلسلة من إشكالات الشرعيّة وعدمِ التوافق الوطنيّ وتعثّرِ بناءِ الدولة الحديثة، بحسب الباحث السوسيولوجيّ البحرينيّ عبد الهادي خلف. على هذا النحو، شكّل الفشلُ الدائمُ في تحقيق الاستواء والتفاهم الوطنيّ أزمةً دائمةً للنظام، ولم تفلحْ عمليّاتُ الإنكار والتحايلِ والترميم التي مارسها في تخطّي هذه الأزمة والتخفيفِ من آثارِها الظاهرة وغيرِ الظاهرة.[1]

حاول الاحتلال البريطانيّ المحافظةَ على شكلٍ من التوازن بين آل خليفة والمواطنين. واعتمد مستشاروه أنظمة كابحة ورابطة - بما فيها إبرامُ الإجراءات القانونيّة في حقّ الشيوخ المخالفين، وتطبيقُ بعض الإصلاحات الإداريّة، وضمانُ حقوق المواطنين وتلبية شكاويهم. إلاّ أنّ طبيعة النزوع المارق لأفرادِ العائلة الخليفيّة أدّت إلى اندلاع مواجهاتٍ عديدةٍ مع المواطنين، وهو ما عزّز الشّعورَ المتبادل بالافتراق وعدم التجانس.[2]

بعد الاستقلال، وخروج البريطانيّين، بدأتْ أهمُّ عمليّةٍ جادّةٍ لتأسيس الدولة في البحرين، تمهيدًا للخروج من مرحلة الإقطاع والقبائليّة التي ترعرع في ظلّها الخليفيّون. بدأ انتخابُ المجلس التأسيسيّ، ووُضع دستورُ البلاد عام ١٩٧٣. لم يضمن الدستورُ العقديّ الأوّل إنهاءَ السلطة الاستبداديّة، لكنّه قدّم سقفًا من الإصلاحات العمليّة، وأسّس الانطلاقة الوطنيّة. كانت البلادُ يومها تزخر بالجماعات السياسيّة القديمة (كاليسار والقوميّين العرب)؛ كما أخذت الجماعةُ الدينيّةُ طريقَها إلى الظهور السياسيّ من خلال المشاركة في العملِ البرلمانيّ. التجربة لم تستمرّ طويلاً، وأقدمت السلطةُ على حلّ البرلمان عام ١٩٧٥، وفرضتْ قانونَ «أمن الدولة.» ومنه، دخلت البحرين عهدًا طويلاً من القهر السياسيّ والملاحقات الأمنيّة. واستعاد النظامُ الإقطاعيُّ قوّته، ولكنْ من خلال التشكيلات الظاهريّة للدولة الحديثة، وبحماية الاقتصاد والدعم السعوديّ. أُحيط أبناءُ العائلة الخليفيّة، والقبائل الحليفة، بسياجٍ من الامتيازات الخاصّة، وتوزّع هؤلاء على رأس المؤسّسات والوزارات والهيئات الحكوميّة. وفي النتيجة، استولى الخليفيّون على المال والاقتصاد والأرض، وتعاملوا مع البلاد بوصفها ملكًا خاصًّا.

في حقبةٍ ما بعد إجهاضِ البرلمان، أخذ الاستبدادُ يتلوّن بملامح التشدّد الأمنيّ وبناء الأجهزة الاستخباراتيّة المختلفة. فلقد اقتضى تمركزُ السلطة، والهيمنةُ على ثروات البلاد، اتّخاذَ المزيد من السياسات الأمنيّة الخانقة، بما في ذلك التنويعُ في أساليب القمع البوليسيّ، وإثارة الرعب من الإقدام على أيّ عملٍ سياسيٍّ أو المطالبة بالحقوق والمواطنيّة. وتسبّبتْ أجواءُ الاستبداد في إضفاءِ قدرٍ من «الإسكات السياسيّ» في ثمانينيّات القرنِ العشرين، مترافقًا مع شراء الذمم واحتواءِ النخب وتكميم الأفواهِ المسبّق، وبالتعويل الدائم على الاعتقالات النوعيّةِ والاستدعاءات الأمنيّة وحملاتِ التهجيرِ والتسفير. في المقابل، أدّى الاستبدادُ إلى نموّ فكرة عدم إمكانِ التعايش مع الحكم الخليفيّ، وهو ما أفرز جماعاتٍ سياسيّةً ترفع شعاراتٍ جذريّة تؤكّد ضرورة اقتلاعه بالمقاومةِ المسلّحة. ورغم محدوديّة هذا الخيار، وعدمِ تحوّله إلى ممارسةٍ شعبيّةٍ عامّةٍ آنذاك (عقد الثمانينيّات)، فإنّ استدعاءَ هذا التحوّل سيُقدّم فرصةً مناسبةً لفهم مجريات الأحداث التالية، ولاسيّما التطوّرات التي انتهت إليها ثورةُ ١٤ فبراير، وطغى عليها مجدّدًا شعارُ المطالبةُ برحيل الخليفيّين، لا بإسقاط نظامهم الاستبداديّ فقط.

يمكن القول إنّ الانفجار الشعبيّ الأوسع تمثّلَ متأخّرًا في انتفاضة ١٩٩٤، التي جاءت على خلفيّة قمع السلطات المطالبين بإعادة دستورِ ٧٣ وتفعيلِ الحياة النيابيّة من خلال عريضةٍ نخبويّةٍ (١٩٩٢) وأخرى شعبيّةٍ (١٩٩٤). كان واضحًا أنّ السلطةَ استنزفتْ وسائلها الدارجة في القمع والاستحواذِ المطلق. والظروفُ المحيطة آنذاك (الاحتلال العراقيّ للكويت وعمليّة «التحرير» وما خلّفته من توسيعٍ للوجود الأجنبيّ) لم تسعفها في مواصلة الاستبداد من خلال النموذج الأمنيّ، فتولّد فهمٌ جديدٌ يقوم على إعادةِ صياغة الاستبداد بما يراعي التغيّرات القائمة. وقد تبلورتِ الصورةُ الجديدةُ بعد رحيل الأمير السابق ومجيءِ ابنه الشيخ حمد (مارس ١٩٩٩)، إذ بدأ الأخير يتحدّثُ عن عناوينَ جذّابةٍ وغير معهودةٍ من قِبل النظام تدورُ حول قيامِ «عهدٍ جديدٍ» من التكافلِ والديمقراطيّةِ والحياة الكريمة للمواطنين.

ما فعله الملك حمد على امتداد السنوات الماضية، وقبل اندلاع الثورة، هو، في العمق، تحديثُ الحكم الاستبداديّ الموروث، لا إصلاحُ منابع الاستبداد وإزالتها. والواضح أنّه أجاد، وخصوصًا في أوّل سنوات عهده، الظهورَ بعباءةِ رجل الإصلاحِ الذي ينتظره الجميعُ، واستطاع إقناعَ الأطياف الأساسيّة في المعارضة بالدخول معه في حفلة «المشروع الإصلاحيّ،» الذي انطلق من خلال ميثاق العمل الوطنيّ (٢٠٠١) ونال أغلبيّةً ساحقةً في استفتاءٍ شعبيٍّ دعمته رموزُ المعارضة بشكلٍ غير مسبوق. بعد عام، تبيّن أنّ الملك أوقع المعارضين والشارعَ السياسيّ في تخديرٍ هادئ، واستغلّ سياسةَ الانفراج الأمنيّ لكي يُجري أهمَّ الترتيبات اللازمة للشروع في مرحلة الاستبداد المقنّن، التي تُوّجتْ بإصدارِ دستورٍ جديدٍ (٢٠٠٢) تعارضَ مع تعهّداته للمعارضة، وانطوى على ترسيخٍ موسّعٍ للديكتاتوريّة الناعمة.

---

(١) عبد الهادي خلف، **بناء الدّولة في البحرين.. المهمّة غير المنجزة** (بيروت: دار الكنوز الأدبيّة، ط ١، ٢٠٠٠).

(٢) فؤاد إسحق الخوري، **القبيلة والدولة في البحرين: تطوّر نظام السلطة وممارستها** (بيروت: معهد الإنماء العربيّ، ط ١، ١٩٨٣). وقارن بكتاب سعيد الشهابي، **البحرين.. قراءة في الوثائق البريطانيّة** (بيروت: دار الكنوز الأدبيّة، ط ١، ١٩٩٦).

إضافةً إلى التخدير العامّ الذي وفّرته الدعايةُ «الإصلاحيّةُ» استفاد النظامُ من الوضع الجديد بإلحاق المزيد من الإرباك في صفوف المعارضة، وتمزيقِ تحالفاتها، وإدخالها في أتونِ معاركَ سياسيّةٍ صغيرةٍ أضاعت معها البوصلةَ الصحيحة. ولم يكن النظامُ لينجح في ذلك لولا قدرته المستحدثة على الاحتواء وتسديدِ الضرباتِ المتقطّعة، ولكن الموجِعة. وهذا ما دفع أطيافًا أساسيّة في المعارضة إلى الدخول في سياسةِ التعامل مع الأمر الواقع، والانخراطِ في «المشروع الإصلاحيّ» رغم المساوئ الفادحة التي تدركها. ولم يؤخّر هذا التمازجُ مع النظام في انكشاف الوقائع المظلمة المستترة وراء مشروعه الإصلاحيّ، كما تَبيّن من مخطّط التجنيس السياسيّ والطائفيّ؛ إضافةً إلى التفاصيل المرعبة التي كشفها تقريرُ المستشار الحكوميّ صلاح البندر، الذي انشقّ عن النظام وفضحَ تفاصيلَ مثيرةً من المشروع التدميريّ الذي يُخطّط له الخليفيّون في السّر.

وسرعان ما اتّضحت حقيقةُ «المشروع الإصلاحيّ» للملك البحرينيّ، الذي طبّق بحرفيّةٍ نموذجَ الحكم التسلطيّ بحسب ما يتحدّثُ عنه ستيفن هايدمان.[1] وهي محايلةٌ سارعتْ إليها بلدانٌ عربيّةٌ كثيرة في العقد الأخير، وتحديدًا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، بغية إعادة التموضع في المناخ الدوليّ الجديد الذي رفعَ شعاراتِ الحرّية والديمقراطيّة.

يضع هايدمان أربعَ عمليّاتٍ تستخدمها نظمُ الاستبداد في إسباغ التطوير الخادع عليها. وهي: أ) الاستيلاءُ على المجتمع المدنيّ واحتواؤه. ب) إدارةُ الاعتراض السياسيّ. ج) حيازة فوائد الإصلاح الاقتصاديّ. د) تنويع الروابط الدوليّة. والحق أنّ السلطة في البحرين تصلح لتكون مثالاً لنموذج «تطوير الحكم التسلطيّ» لأنها استعملت الإجراءات الأربعة جملةً وتفصيلاً، وبكلّ طاقتها في الجذب والإكراه.

فعندما لمست السلطةُ، قبل سنوات قليلة، خطرَ الجمعيّات السياسيّة، سارعتْ إلى فرض قانونٍ يُضيّق عملها، فتحوّلتْ إلى مراكز نفعٍ عامٍّ، لا قدرة لها ولا حريّة حقيقيّة. ولم تتوقّف العمليّاتُ الحكوميّةُ لتقويض المجتمع المدنيّ بهدف إبقاء المظاهر الشكليّة للعمل الأهليّ مع تشديد القبضة عليها لكي لا تخرجَ على الحدود المرسومة: فأغلق النظامُ بعض الجمعيّات، وهدّد أخرى، وصنّع جمعيّاتٍ «أهليّة» وجنّد أتباعَه للسيطرة على جمعيّات مهنيّة مختلفة وبالاستفادة من القوانين غير العادلة.

ومن بين أسوإ الأدوار التسلطيّة للنظام الخليفيّ دخولُه في إدارة الاعتراض السياسيّ، عبر استخدام وسائل متدرّجة ومتنوّعة منها: الكبحُ من بعيد (العين الحَمْرة)، وإثارةُ المخاوف البينيّة (ولاسيّما الطائفيّة)، والإشغالُ بالملفّات الجانبيّة (الأحوال الشخصيّة، تحريم الخمور..)، واقتراحُ البدائل الملغومة. وكان يطمح من وراء ذلك إلى حصر العمليّة السياسيّة في حدودٍ لا تشكّل تهديدًا لمخزونه الاستبداديّ، وإلى تقديم انطباع موهوم عن انفتاحه وعزمه على الإصلاحات. إلاّ أنّ الوسط السياسيّ لم يستسلم للتخدير، وبكّرت الأنماطُ الثوريّةُ في الاعتراض (حركة حقّ، مركز البحرين لحقوق الإنسان، تيّار الوفاء)، رغم وجودِ أوساطٍ معارضةٍ وقعتْ في «التنعيم» ودخلتْ في أتون العبثيّات السياسيّة (كان التيّار الليبراليّ المثالَ الأوسعَ على ذلك).[2]

قبل اندلاع الثورة، كانت البلاد تغرق في احتقانات سياسيّة، وشهدتْ عودةَ الطغيان الأمنيّ بالتدريج. المشروع الإصلاحيّ للملك حمد كان، في الحقيقة، أداةً لإعادة رسْم الخريطة، آخذًا في الاعتبار تجاربَ العقود السابقة، والدروسَ المستفادة منها، لاسيّما لجهةِ العناية بتحسين الصورة الخارجيّة وتمتين العلاقات العامّة. كان، في النتيجة، مشروعًا لهيمنةٍ أوسع على ثروات البلاد، ولتفريغ المعارضةِ من مجالها الحيويّ، ولترسيخ نظام الامتيازات العائليّة والقبليّة، والاستفادة من ذلك في التحكّم في الولاءاتِ وإخراج اللاعبين غيرِ المرغوبين، وباستخدامٍ مكشوفٍ لكلّ وسائل الإغراء والابتزاز.

ثورة ١٤ فبراير: خلع أضراس الاستبداد

كان انفجارُ البركان في البحرين متوقّعًا في أيّة لحظة. فالسنة التي سبقت الثورةَ كانت ساخنةً جدًّا، إذ اعتُقلتْ في أغسطس ٢٠١٠ مجموعةٌ من النشطاء بتهمة الإعداد لقلب النظام، ومورسَ بحقّهم أبشعُ أساليب التعذيب. لقد كشّر النظامُ عن أنيابه مجدّدًا، وتبيّنتْ علاماتٌ إضافيّةٌ على تضخّم الاستبداد المقنّن، وبروز نوازع مستجدّةٍ لتفعيل الخطّة الأمنيّة.

كانت ثورةُ ١٤ فبراير ٢٠١١، إذن، حدثًا مرتقبًا. خرج البحرينيّون في ذلك اليوم رافعين حزمةً من المطالب الديمقراطيّة «المتواضعة» من بينها شعارُ «إصلاح النظام» لا إسقاطه. ولكنّ المنعطفات القاسية التي مرّت بها الثورةُ، بدءًا من اليوم الأوّل حيث سقط أوّلُ شهيد، دفعت الشارعَ إلى تصعيد مواجهته مع الاستبداد الخليفيّ. وترسّخ ذلك مع الاعتصام في دوّار اللؤلؤة، وما شهده وتبعه من محطّاتٍ ثوريّةٍ واحتجاجيّةٍ عارمة، لم تخلُ من ردودٍ عنيفةٍ من جانب النظام، تخلّلتْها محاولاتٌ للالتفاف على الثورة وتدجينها.[3]

الاستبداد المفتوح على الفاشيّة

الاستبداد في الخليج العربيّ لا يكون سافرًا على طول الخطّ، بل تتعمّد الأنظمةُ تغليفَه وإحاطته بوسائل متنوّعة. من ذلك، الاحتماءُ بالسلطة الدينيّة، حيث

---

(١) Steven Heydmann, «Authoritarianism in the Arab World,» Saban Center for Middle East Policy, Brookings Institute, 2007 .

(٢) نادر المتروك، «اضمحلال الليبراليّة الرقيقة،» مجلة **المشكاة**، ع ٩، مارس ٢٠١٠ (مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان).

(٣) **حصاد الساحات ٢٠١١: ربيع البحرين** (كتاب جماعيّ توثيقيّ من إصدار «مرآة البحرين» www.bahrainmirror.com

يتولّى رجالُ الدين إضفاءَ المشروعيّة الدينيّة على أفعال النظام وسياساته القمعيّة. كما يلجأ النظام إلى التبرير القانونيّ، وإلى حجّتَي «الأمن القوميّ» و«حماية المجتمع من الأخطار الكبرى.» وهناك مساحةٌ من التوكّل على الدعم الدوليّ والاطمئنان إلى حماية الدول العظمى. تضاف إلى ذلك وسائلُ التخفيف الظاهريّ، من قبيل الإصلاحات الشكليّة، والتصريحات المخصوصة للاستهلاك العامّ، وصناعة مجتمعٍ مدنيّ وهميّ يتولّى تحسينَ صورة النظام والتعميةَ على حقيقة الأوضاع وتبريرها.

بعد دخول قوّات «درع الجزيرة» في مارس ٢٠١١، اشتعلت البحرين بشتّى أنواع الانتهاكات. وبالرجوع إلى تقرير «بسيوني» يَظهر أنّ الاستبداد الخليفيّ ـ السعوديّ بلغ أقصى مداه في الفظاعة وتجاوز الحدود، ولم يكن ذلك ممكنًا إلاّ بتفعيل أدوات التبرير والتعمية. وقد كان التأجيجُ الطائفيّ، واستعمالُ المكوّنِ السنّيّ في المواجهة، وسيلةً فعّالةً في تحقيق أغراض التغطية، وإنْ موقّتًا. فقد صَوّر النظامُ الثورةَ على أنّها مخطّطٌ إيرانيّ، وأنّها تأتي في سياقِ «مشروعٍ صفويٍّ» كبير، وبإسنادٍ من دولٍ كبرى. وعمّم على الرأي العامّ السنّيّ مقولاتٍ استهدف من ورائها المشابهةَ بين الثورة البحرينيّة والنموذج العراقيّ، بما يتضمّنه ذلك من ثيماتٍ خرافيّةٍ بشأن تهجير السنّةِ وإبادتهم.

اختلط الاستبدادُ الخليفيّ بأشكالٍ متنوّعةٍ من الاستهداف الطائفيّ، والملاحقةِ الأمنيّة، وتوسيعِ نطاقِ المكارثيّة، وإشعارِ المواطنين بسقوط الخطوط الحمراء ودنوِّ نهايتهم الرمزيّة، وتحديدًا في ما يتعلّق بتدمير المساجد في وضح النهار وباستخدام الآليّات العسكريّة، والتضييقِ على الحريّات الدينيّة والشعائر الدينيّة. في الحسابات الإستراتيجيّة، إذن، خسر النظامُ كلَّ اعتبارات الشرعيّة. خيوطُ التواصل الشعبيّ والمشروعيّة التقليديّة انقطعتْ تدريجيًّا، وبلغتْ أقصى مداها هذه الأيّام. لقد تعامل النظامُ مع أزمته الداخليّة وفق السلوك القبائليّ القديم، مستفيدًا من بنية الاستبداد المُحدّثة للإمعان في إنزال العقوبات والانتهاكات الواسعة. وشكّل ذلك ظاهرةً فريدةً من المروق، والاستهتارِ بكلِّ الأعراف والقوانين، والتحايل على الضغوط المتزايدة بوسائلَ التفافيّةٍ متنوّعة، كما فعل حينما أمر بتشكيل «لجنة تقصّي الحقائق» برئاسةِ شريف بسيوني، وما تلاها من مسرحيّاتٍ هزليّةٍ حملتْ عناوينَ «الحوار والتوافق الوطنيّ.»

في المحصّلة، أُصيب النظام بطلقتين قاتلتين: الخسران المبين للشرعيّة الدستوريّة، واضمحلال الشرعيّة الشعبيّة. اختفت المواطنةُ الحديثة، والمواطنةُ الدستوريّة، وذلك في أعقاب قيامة القيمةِ القبائليّةِ والطائفيّة وبناءِ ما يسمّيه الباحثُ البحرينيُّ عبّاس المرشد «الشبكات الزبائنيّة» الخاصّة بالحكم الخليفيّ.[1] والمطلوبُ الآن إمعانُ النظر في ملامح الخطّة التجميليّة المراوغة التي عوّل عليها النظامُ لإضفاءِ النعومةِ الهشّة على بنيته الاستبداديّة، وتوفير مناخات التسويق لها، وكيف أنّ رياحَ ١٤ فبراير أفشلتْ ذلك كلّه مرةً بعد أخرى. الناتج هو ديكتاتوريّةٌ خليفيّةٌ متصلّبة، تستمدُّ قوّتَها من الخارج الإقليميّ والدوليّ، الأمر الذي يجعل الحلَّ «التوافقيّ» معها مستعصيًا.

(١) عبّاس المرشد، **الخروج على جدار الصمت: انهيار السلطويّة في البحرين** (كتاب مخطوط قيْد الإنجاز).